



كلمة مملكة البحرين

أمام المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

الدورة (62)

فيينا ، 17 - 21 سبتمبر 2018

يلقيها

سعادة العميد حقوقي / سمير أحمد الزياتي

نائب رئيس اللجنة الوطنية لحظر أسلحة الدمار الشامل

فيينا ، الأربعاء الموافق 19 سبتمبر 2018



السيدة الرئيس،
أصحاب المعالي والسعادة،
السيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

السيدة الرئيس،

يطيب لي في البداية أن أتقدم باسم وفد مملكة البحرين بخالص التهنئة لسعاتكم على انتخابكم رئيساً للدورة الثانية والستين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، متمنياً لسعاتكم النجاح في إدارة أعمال هذه الدورة، وأؤكد على استعداد وفد بلادي للتعاون معكم بالاضطلاع بمهامكم على أكمل وجه، وأنا على ثقة بأن حكمتكم وخبرتكم الواسعتين سوف تمكننا جميعاً لتحقيق أفضل النتائج المرجوة. كما لا يفوتني أن أشكر سلفكم سعادة السفيرة ماريا زينيدا كولنسون من جمهورية الفلبين الصديقة رئيس الدورة الحادية والستين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لما قدمته وبذلته من جهوداً متميزة وتعاون واسع أثمر في انجاح الدورة السابقة.

إن وفد بلادي يقدر عالياً جهود سعادة السيد يوكيا أمانو المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تدعيم وتعزيز دور الوكالة الدولية، وتحقيق أهدافها في جميع المجالات، متمنين لسعادته الشفاء التام والعودة القريبة، وأشيد بما تضمنه التقرير السنوي للوكالة، والذي يوضح حجم المسؤولية الدولية الكبيرة الملقاة على عاتق المنظمة المنوطة بها والآمال المعقودة عليها، لإيجاد مناخ ملائم ومبادرات طموحة وحلول ناجعة للمشكلات والتحديات التي تواجه عالمنا المعاصر والذي يرنو إلى الولوج إلى التكنولوجيا والتطور المعرفي



خدمة لاهداف التنمية المستدامة لشعوبنا قاطبة بشكل سلمي، كما أود أن اشد بجهود الأمانة الفنية بالمنظمة للاعداد لهذا المؤتمر السنوي الهام على النحو المثالي.

السيدة الرئيس،

إنه ليس بخافٍ على أحد أن هذه الأهداف الإنسانية النبيلة لم تتحقق بصورة كاملة، ولكن ما يزال يحدونا الأمل في إنجازها لطي صفحة قاسية ومؤلمة، وتدشين مرحلة مضيئة خالية من الحروب، والتي كان لمنطقتنا منها نصيب، فلا تكاد تخمد حرب حتى تندلع أخرى، وإن اختلفت أهدافها وأنواعها إن طريق مواجهة هذه التحديات ليس سهلاً إطلاقاً لكنه طويل وشاق، وبحاجة إلى عمل وسعي دؤوب ومتواصل، ومواجهة جماعية شاملة للتغلب على هذه الصعوبات الكثيرة.

السيدة الرئيس،

يود وفد بلادي أن يؤكد على الدور البارز الذي تلعبه الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي إطار الحرص على العمل الجاد للوصول الى هدفنا الرئيسي هذا، ونكرر الدعوة الى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل والى عقد مؤتمر 2012 المؤجل قبل انعقاد مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم الانتشار في عام 2020 وبما يتوافق مع المرجعيات ذات الصلة.

في هذا السياق، فإننا نذكر بأن اعتماد القرار المعنون " القدرات النووية الإسرائيلية " من قبل الدورة 53 للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، قد أكد قلق المجتمع الدولي إزاء القدرات النووية الإسرائيلية، وطالب إسرائيل



بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة مرافقها النووية لضمانات الوكالة الشاملة.

من هنا ، فإن للوكالة الدولية للطاقة الذرية دور أساسي في عملية تحقيق نزع السلاح النووي وعدم انتشاره اتساقاً مع نظام الوكالة الأساسي. حيث إن أسلحة الدمار الشامل تشكل مخاطر وخيمة على البشرية والسلام والأمن الدوليين.

السيدة الرئيس،

أود التأكيد على دعم بلادي إلى دور الوكالة في تطبيق الضمانات بفعالية لما لها من أهمية بالغة في تعزيز الثقة المتبادلة في منطقة الشرق الأوسط، والإسهام بصورة إيجابية لتحقيق المبادرات الرامية لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية.

السيدة الرئيس،

وفي الوقت الذي نؤيد فيه حق جميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية ، والانتفاع الواسع من المجالات المتعددة لتطبيقات الطاقة النووية ، فأنا ندعو الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى التعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإخضاع كافة منشآتها وأنشطتها النووية لرقابة الوكالة من جهة ، والالتزام بتطبيق ضمانات الأمن والأمان النوويين وبما لا يعرض السلم والأمن الإقليمي والدولي للخطر من جهة أخرى.



في ضوء ذلك كله ، فإننا نؤكد على الضرورة الملحة لاعتماد استراتيجية عالمية موحدة للحد من انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل ، من خلال آلية لنزع هذه الأسلحة عالمياً وإقليمياً وخاصة منطقة الشرق الأوسط.

السيدة الرئيس،

إن مملكة البحرين تتطلع إلى المزيد من الاستفادة في تبادل المعارف والتقنيات النووية بين البلدان الصناعية والنامية على حد سواء ، وتشجيع الاستخدامات الآمنة والسلمية للطاقة الذرية ، وذلك لتحقيق الفائدة القصوى من مجالات عمل هذه الوكالة بهدف تحقيق السلامة والأمن ، وتعزيز العلوم والتكنولوجيا ، وتأمين الضمانات والتحقق الفني.

أود هنا أن أشيد بالتعاون المثمر بين مملكة البحرين والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وخاصة قطاع التعاون التقني وبناء القدرات وأن نتقدم بالشكر لهم على جهودهم وتعاونهم في تنفيذ البرامج المشتركة بمهنية عالية ، حيث أن مملكة البحرين قد انتهت من إعداد البرنامج القطري (CPF) وتم التوقيع عليه مع الوكالة في شهر مايو المنصرم وذلك لوضع خطة لاحتياجات مملكة البحرين المستقبلية من الطاقة النووية للأغراض السلمية ، كما أشيد بمشاريع التعاون التقني الذي أسهم في تدريب خبراء وطنيين على استخدام نظام معلومات السلطة التنظيمية ، والرقابية لإدارة ورصد التعرض المهني للعاملين في مجال الإشعاع ، وتأسيس سجل وطني لرصد جرعات التعرض للإشعاع ، وكذلك في مجالات رفع قدرات مملكة البحرين في الاستعداد والاستجابة السريعة للطوارئ الإشعاعية والنووية وفي إجراء التحاليل الإشعاعية ، والمشاريع المشتركة مع الوكالة الدولية كمشروع الكشف عن متبقيات المبيدات الحشرية والسموم الفطرية في إرساليات الخضروات والفواكه والذي استغرق



عامين من 2016 - 2018 ، وكذلك مشروع آخر يمتد لاربعة سنوات بدءاً من هذا العام يهدف إلى تقوية القدرات الوطنية للكشف عن الملوثات المعدنية والاشعاعية والمنتجات البحرية، حيث تؤكد خبير الوكالة من جهوزية المختبرات اللازمة لذلك.

كما قامت مملكة البحرين بتقديم تقريرها الخاص ببروتوكول الكميات الصغيرة (SQP) والتي صادقت عليه عام 2009 إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن الأعوام من 2009 إلى 2018 ، وكذلك قدمت تقريرها الخاص باتفاقية الأمان النووي (CNS) عام 2017.

وفي الإطار ذاته، فقد قامت اللجنة الوطنية بعقد ورشة عمل في شهر مايو من العام الجاري لتنظيم التخلص من نفايات المستشفيات وتقييم الجرعة الاشعاعية، و عقد ورشة عمل خلال شهر أغسطس من العام الجاري للتعريف بأوجه التعاون الممكنة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمساعدة في تصميم المشاريع التقنية للدورة 2020 - 2021 ، وتم التنسيق لعقد ورشة خلال شهر نوفمبر مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتعريف بنظام الضمانات وطريقة تقديم التقارير ذات الصلة ورصد حركة المواد النووية.

السيدة الرئيس،

يتزامن إنعقاد هذا المؤتمر بالذكرى العاشرة لانضمام مملكة البحرين لعضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية وذلك خلال الدورة 52 في العام 2008.

وبهذه المناسبة، يكرر وفد بلادي حرصه واستعداده التام للتعاون الوثيق مع الوكالة وجميع أجهزتها المتخصصة وتعظيم الاستفادة من مجالات التعاون التقني المتاحة والنهوض بالكفاءات والخبرات البحرينية لمسايرة المتطلبات



التموية الوطنية ومشاريعها المستقبلية في جعل العلوم النووية والذرة في خدمة البشرية.

ولقد حرصت مملكة البحرين على المشاركة في أغلب المؤتمرات والاجتماعات وورش العمل خاصة في إطار مجموعتها الإقليمية لمنطقة آسيا والهادئ، حيث شاركت في اجتماع الاستعراض السابع للدول الأطراف في اتفاقية الأمن النووي 2017 (CNS) والذي عقد بفيينا خلال الفترة من 27 مارس إلى 7 أبريل 2017، حيث تم استعراض التقرير الوطني لمملكة البحرين والمتضمن للإجراءات والتدابير التي قامت بها الجهات المعنية بالمملكة لتنفيذ بنود الاتفاق، بما في ذلك استعراض القوانين والقرارات الصادرة في مجال الوقاية من الإشعاع بالإضافة إلى وضع الخطة الوطنية المتكاملة لدعم الأمن النووي INSSP والتعاون الخليجي المشترك، ودور اللجنة الوطنية لحظر أسلحة الدمار الشامل في تفعيل بنود الاتفاقية والعمل على تطبيقها، كما تؤكد مملكة البحرين سعيها الجاد إلى تنفيذ وتفعيل التزاماتها الدولية التي انضمت إليها والمنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية الخاصة بالطاقة النووية، حيث حازا استعراض مملكة البحرين استحسان الجميع، وستواصل البحرين تفاعلها الإيجابي مع كافة النشاطات المعقودة في إطار الوكالة بغية تحقيق أعلى قدر من الاستجابة لمتطلبات العضوية والتزاماتها ذات الصلة .

السيدة الرئيس،

إن مملكة البحرين تعكف في الوقت الراهن على نشر البرامج التوعوية للمواطنين والمقيمين بواسطة كافة وسائل الاعلام المرئية والمسموعة وتخصيص برامج بشكل أسبوعي أو من خلال المناسبات الوطنية، كما يتم أيضاً استغلال وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية لزيادة الوعي ونشر الثقافة



المتعلقة بالحماية والسلامة من هذه الاخطار، وإنتاج أفلام تربوية وكتيبات ارشادية، بالإضافة الى عقد الندوات والمحاضرات. كما تعمل مملكة البحرين الى إدخال مقررات دراسية متعلقة بالأمن والأمان النووي، وذلك من شأنه زيادة الوعي والاهتمام من قبل الأجيال القادمة.

وختاماً، إننا على ثقة تامة من أن بحث الأعمال المطروحة أمام مؤتمرنا هذا، وتبادل الآراء بين الدول الأعضاء سوف يحقق الأهداف التي نبتغيها جميعاً لجعل الطاقة الذرية في خدمة السلام، وإثراء جهودنا جميعاً من أجل الحفاظ على البيئة، ومساندة تطلعات الشعوب من أجل التنمية المستدامة والأمن والسلام.

شكراً السيدة الرئيس.

والسلام عليكم ورحمة الله.